التسجيلات غير حقيقية وتم التلاعب بها تحريراً وتعديلاً

تم تكليف شركة «كرول» («Kroll») من جانب مكتب «بيكر آند ماكينزي» في لندن (نيابة عن ولمصلحة عميلته، إدارة الفتوى والتشريع في الكويت) بإجراء تحليل فني وقائم على الحقائق لوثائق ومواد وادعاءات متعلقة بمخالفات مزعومة من قبل مواطنين كويتيين بارزين.

وتوصل التقرير الآتي نصه، والذي أعدته الشركة، والذي تنشر الحلقة الأولى منه اليوم إلى عدم صحة التسجيلات التي عرضت.

● المقابلة التلفزيونية التي أداها الشيخ أحمد الفهد الأحمد الصباح بتاريخ 14 يونيو 2014 والتي تم بثها على شاشة قناة تلفزيون الوطن«Plus». وقد تم تزويد شركة «كرول» بتسجيل رقمي لتلك المقابلة التي قد قمنا بتفريغها نصيا وترجمتها (إلى اللغة الانكليزية)، وكل الاقتباسات الواردة في هذا التقرير هي من الترجمة الإنجليزية التي أعددناها (عن «تلفزيون الوطن») (كما تم تزويد الشركة) بسلسلة من الوثائق والمستندات التي عرضها (الشيخ أحمد الفهد) واقتبس منها خلال مقابلة تلفزيون الوطن، وهي تتألف من: وثائق متعلقة بتحكيم في سويسرا بين شركة مجموعة «تريكل» («Trekel») والشيخ احمد الفهد الأحمد الصباح (بما في ذلك قرار التحكيم الذي اتخذه المحكّم وجميع الملاحق)؛ وأمر اصدره قاض في المحكمة العليا البريطانية بتاريخ 5 يونيو 2014 (دعوى رقم 2014-663) والمتعلق بدعوى الشيخ أحمد الفهد الأحمد الصباح ضد شركة مجموعة «تريكل»؛ وشهادة إثبات؛ وتقرير أولي يبدو أنه تم إعداده عن طريق شركة «K2»؛ وسلسلة تتألف من 27 ملفا صوتيا ومرئيا كان قد تم تقديمها إلى شركة «كرول» لإجراء تحليل فني مستقل لها.

وتم إصدار تعليمات إلى شركة «كرول» لتحليل تلك الوثائق التي تم عرضها والقراءة منها خلال مقابلة تلفزيون الوطن.

وقد أجرينا تقييما قائما على أساس الحقائق لمدى صحة هذه المواد وقمنا بتحليل مدى دقة الطريقة التي تم من خلالها تقديمها واستخدامها لدعم المزاعم والادعاءات التي طرحها الشيخ احمد الفهد الأحمد الصباح خلال مقابلة تلفزيون الوطن.

كما تم تكليف شركة «كرول» أيضا بإجراء تحليل مستقل لـ 27 ملفا صوتيا - مرئيا. وتم تكليفنا بشكل محدد بإجراء تقييمات تقنية لمدى صحة التسجيلات وإلى أي مدى يمكن الاعتماد عليها كدليل، ويُزعم أن الملفات تقدم أدلة على ارتكاب مخالفات من جانب مواطنين كويتيين بارزين بمن في ذلك أعضاء سابقون في الحكومة (الكويتية).

منهجية التحليل

خلال المقابلة، يبدو الشيخ أحمد الفهد الأحمد الصباح وهو يعرض أمر المحكمة العليا البريطانية وشهادة الإثبات باعتبارهما وثيقتين تثبت كل واحدة منهما على حدة وبشكل مستقل صحة تلك الملفات الصوتية-المرئية. أما وجهة نظر شركة «كرول» - والتي نفهم أن شركة «بيكر- ماكنزي» توافق عليها - فهي أن تلك الوثائق لا توفر مثل هذا الإثبات.

خلال مقابلة تلفزيون الوطن، اعتمد الشيخ أحمد الفهد الأحمد الصباح على تقرير أعدته شركة تسمى «K2 Intelligence» (ويشار إليها في ما يلي بشركة «K2») لدعم ادعاءاته المتعلقة بالفساد. وقد توصلت مراجعتنا لتقرير شركة «K2» إلى أن هذا التقرير لا يتم الاقتباس منه بدقة في ما يتعلق بهذه الادعاءات. ونلاحظ أيضا أن شركة «K2» قد قامت في تقريرها بمجرد تلخيص الادعاءات الواردة في التفريغات النصية؛ بدلا من إجراء بحثها المستقل.

ونلاحظ أنه خلال المقابلة، يصرح الشيخ أحمد الفهد الأحمد الصباح بأن شركة «K2» وشركة «كرول» هما نفس الشركة. وهذا ليس صحيحا.

وخلال مقابلة تلفزيون الوطن، قال الشيخ أحمد الفهد الأحمد الصباح: «ليس هناك دليل على وجود تلاعب أو أي تدخل في التسجيلات». لكن تحليلنا يناقض هذا. فنتائج تحليلنا تلقي شكا كبيرا على مدى صحة وسلامة التسجيلات التي تم تقديمها إلينا لتحليلها.

وقد توصل تحليلنا، الذي أجريناه على الملفات الصوتية-المرئية الـ27 التي تم تقديمها إلينا، إلى أنها لم تكن تسجيلات أصلية، ونعني بهذا أنها ليست ملفات تم إنشاؤها في وقت التسجيل. والأدلة على هذا تتضمن ما يلي:

● وجود أدلة في البيانات الوصفية (metadata) الخاصة بالملفات يفيد بأنها مقاطع مركبة من ملفات صوتية ومرئية مسماة بشكل منفصل.

● عدم وجود توافق (مزامنة) بين الصوت والصورة عندما يتغير المتحدث.

● وجود تباينات في جودة ونوعية الإشارتين الصوتيتين بين المتحدثين، حيث ان واحدة منهما أكثر تشوها كما لو أنها تم تسجيلها بشكل منفصل.

● وجود تناقضات بين قرب المتحدثين إلى الميكروفون والمسافة بين المتحدث والكاميرا.

● وجود مسارات صوتية لضوضاء محيطة مميزة وواضحة ومتطابقة في ملفات مختلفة وتتكرر داخل الملف نفسه.

وفي حين أن هناك بعض الاختلافات بين الملفات التي تم تقديمها إلينا وبين تلك التي أتاحها خبراء الشيخ أحمد الفهد الأحمد الصباح أعلى النحو المشار إليه في التحكيم السويسري)، حيث حددنا ملفات تمت مراجعتها من قبل الجانبين، فإن أيا من تلك الملفات لا يمكن اعتبارها تسجيلات أصلية وجميعها تظهر عليها علامات تدل على أنه قد تم تحريرها (تعديلها).

ونخلص إلى أنه كان هناك عملية تحرير (تعديل) للمكونات الصوتية الخاصة بتلك الملفات، وهو الأمر الذي، في رأينا، يلقي ظلالا كبيرة من الشك على موثوقية الأمور التي ترمي تلك الملفات إلى تسجيلها وإثباتها.

مقابلة تلفزيون الوطن

المقابلة (التلفزيونية) التي أجريت مع الشيخ أحمد الفهد الأحمد الصباح تم بثها كجزء من سلسلة بعنوان «لقاء خاص»، وتم بثها على شاشة قناة تلفزيون الوطن«Plus» بتاريخ السبت 14 يونيو 2014 في الساعة 10.00 مساء. وتم بث المقابلة بعد أربعة أيام من حشد ساحة الإرادة الذي نظم بتاريخ 10 يونيو 2014، وهو نفس اليوم الذي نشرت فيه مدونة Kuwaitgate وثائق معينة في سلسلة من التدوينات.

وإذ تمت هيكلة الحلقة على أساس كونها مقابلة بين الشيخ أحمد الفهد الأحمد الصباح وبين مقدم البرنامج، فقد أعطي الشيخ أحمد الفهد الأحمد الصباح الوقت لتداول وجهة نظره والتعبير عنها. وقد تم تنظيم المقابلة حول مزاعم وادعاءات معينة كان الشيخ أحمد الفهد الأحمد الصباح قد أدلى بها، وكان محور اللقاء هو مناقشة مفصلة لـ«الحكم»، وهو عبارة عن سلسلة من الوثائق القانونية التي جرى عرضها خلال البث، وهي الوثائق التي يزعم الشيخ أحمد الفهد الأحمد الصباح أنها تدعم وجهة نظره حول أن التسجيلات الصوتية-المرئية أصلية وصحيحة.

الادعاءات حول مزاعم

يطرح الشيخ أحمد الفهد الأحمد الصباح عددا من المزاعم والادعاءات خلال المقابلة، لكن كثيرا منها غير مدعوم بدليل على حد علمنا. وكنتيجة لذلك، فإن تحليلنا القائم على الحقائق ركز على ثلاثة ادعاءات يحاول الشيخ أحمد الفهد الأحمد الصباح أن يدعمها بأدوات توثيقية؛ وبعض هذه الأدلة تم عرضها بصريا على الشاشة أثناء البث، وهناك وثائق أخرى تم وصفها و/أو الاقتباس منها من جانب الشيخ أحمد الفهد الأحمد الصباح خلال مجرى المقابلة.

ونفحص في التالي كل واحد من تلك المزاعم والادعاءات تباعا، ونحلل بالتفصيل الأدلة المقدمة، ونقيم إلى أي مدى تقدم تلك الأدلة دعما موثوقا لتلك المزاعم والادعاءات.

مقابلة تلفزيون الوطن

مقابلة تلفزيون الوطن تركز على التسجيلات الصوتية-المرئية ومسألة مدى صحتها. وأعلن الشيخ أحمد الفهد الأحمد الصباح أنه قد «تم نشر حكم بشأن التسجيلات وما إذا كانت حقيقية ومحتوياتها سليمة وأن الأشخاص [الذين يظهرون في التسجيلات] هم نفس الأشخاص». وقال إن الحكم جاء من «المحكمة العليا البريطانية ومحكمة التحكيم السويسرية». وعند هذه النقطة، تم عرض صورة تبين مستندا مختوما من قبل المحكمة العليا البريطانية. وبعد ذلك تم عرض صورة لوثيقة مختومة من جانب وزارة الخارجية البريطانية.

وسأل المذيع الشيخ أحمد الفهد الأحمد الصباح عن ماهية الحكم وأجاب الشيخ أحمد الفهد الأحمد الصباح قائلا:

«الحكم التالي أصدرته المحكمة العليا البريطانية بتاريخ 4 يونيو عام 2014، وتم التصديق عليه من جانب وزارة الخارجية البريطانية، وهو عن الحكم الذي كان صدر عن محكمة التحكيم السويسرية. وهو الحكم الذي يعتبر أن التسجيلات كانت سليمة وأنه لم يكن هناك تدخل في محتوياتها، كما أنه صادق على هويات الأشخاص الذين ظهروا في التسجيلات».

وأضاف الشيخ أحمد الفهد الأحمد الصباح قائلا إن «محكمة التحكيم السويسرية» كانت قد تلقت مساعدة في شكل تقارير من «الشرطة الفيديرالية السويسرية» التي كانت بدورها قد تلقت تقارير من العديد من الشركات الخبيرة في مجال الفحص الجنائي للمواد الصوتية-المرئية. وظهرت عدة مقتطفات من هذه التقارير على الشاشة. وقال الشيخ أحمد الفهد الأحمد الصباح إن «كل التقارير» «تشير إلى مقاطع الفيديو باعتبارها حقيقية».

وفي وقت لاحق من المقابلة قال الشيخ أحمد الفهد الأحمد الصباح:

«لقد أوضح الحكم أن التسجيلات حقيقية، والأشخاص حقيقيون، والمحتويات حقيقية، وجميع المعلومات متضمنة في الحكم، و[الحكم] أصبح دليلا في هذه المسألة التي بين أيدينا. ليس هناك شك في أن هناك مجموعة من الجرائم، وليس جريمة واحدة فقط».

تحليل ومناقشة الوثائق

إن تأكيد الشيخ أحمد الفهد الأحمد الصباح على أن التسجيلات أصلية وحقيقية يعتمد على الوثائق المشار إليها آنفا. ولقد قمنا بفحص هذه الوثائق، وعلى الرغم من أننا نجد أنها أصلية، فإننا حددنا التناقضات في طريقة عرضها، وهو الأمر الذي يقوض شرعية الاستدلالات التي تم استخلاصها منها.

أمر المحكمة العليا البريطانية بتاريخ 4 يونيو 2014

الوثيقة الأولى التي عرضت خلال بث المقابلة - وهي الوثيقة التي وصفها الشيخ أحمد الفهد الأحمد الصباح بأنها «حكم من المحكمة العليا البريطانية» - هي الصفحة الافتتاحية من أمر من المحكمة العليا البريطانية بتاريخ 4 يونيو 2014:

ولقد تأكدنا من أن أمر المحكمة العليا البريطانية الذي تم عرضه في الصورة الأولى يشير إلى الإجراءات البريطانية التي تسعى إلى إنفاذ قرار التحكيم السويسري في داخل بريطانيا. وفي التحكيم السويسري، كان الشيخ أحمد الفهد الأحمد الصباح مدعى عليه بينما كان المدعي هو شركة اسمها «شركة مجموعة تريكل» (في ما يلي يشار اليها بـ شركة «تريكل»). وفي إجراءات المحكمة العليا البريطانية تم تبادل الأدوار، حيث أصبح الشيخ أحمد الفهد الأحمد الصباح هو المدعي، إذ انه يسعى إلى إنفاذ الحكم ضد المدعى عليه شركة «تريكل». وهذا لأن شركة «تريكل» لم تكن موفقة في التحكيم السويسري وتم إلزامها من جانب المحكّم في قرار التحكيم بدفع مصاريف قانونية إلى الشيخ أحمد الفهد الأحمد الصباح. أما الإجراءات البريطانية التي جلبها الشيخ أحمد الفهد الأحمد الصباح فإنها (كانت) اجل إنفاذ مطالبته بنفقات قانونية ضد شركة «تريكل» وليس للإجراءات البريطانية اي علاقة بصحة النتائج الواردة في قرار التحكيم في ما يتعلق بالمزاعم الموضوعية الواردة في التحكيم السويسري.

ادعاء شركة «تريكل» في التحكيم السويسري الأولي كانت متعلقة بعدم تلقيها أرباحا كان من المستهدف جنيها من وراء نشر التسجيلات. يرجى الاطلاع على القسم 3.4 لمزيد من المناقشة حول التحكيم (السويسري).

وقال الشيخ أحمد الفهد الأحمد الصباح في المقابلة: «لقد تم إصدار حكم بشأن التسجيلات، وبشأن ما إذا كانت حقيقية ومحتوياتها سليمة والأشخاص هم نفس الأشخاص - لقد صدر (الحكم) عن المحكمة العليا البريطانية ومحكمة التحكيم السويسرية».

لكن ليس هذا هو الحال. فالمحكمة العليا البريطانية لم تصدر (ولم يُطلب منها ان تصدر) اي قرار يحدد ان التسجيلات حقيقية. فقرارها يوضح فقط أن القاضي البريطاني قد اعترف بقرار التحكيم السويسري لأغراض إنفاذ القرار في بريطانيا. ومثل هذا الاعتراف يصدر وفقا لالتزامات بريطانيا بموجب اتفاقية نيويورك حول إقرار وإنفاذ قرارات التحكيم الأجنبية.

وثيقة وزارة الخارجية البريطانية

أما الوثيقة الثانية التي عُرضت خلال البث، فإن الشيخ أحمد الفهد الأحمد الصباح يستخدمها لدعم تأكيده على أن «الحكم التالي صدر عن المحكمة العليا البريطانية.. وتم التصديق عليه من جانب وزارة الخارجية البريطانية».

والواقع أن المعنى الكامن في هذا الكلام هو أن هذه الوثيقة تثبت أن وزارة الخارجية البريطانية قد تحققت بشكل مستقل ورسمي من النتائج التي توصلت إليها المحاكم الإنجليزية. لكن ليس هذا هو الحال. فالوثيقة هي، في الواقع، هي عبارة عن شهادة تصديق مختومة من جانب وزارة الخارجية البريطانية: اي شهادة تصادق ببساطة على صحة أمر المحكمة (البريطانية) العليا وهو الأمر الذي - وفقا لما أثبتناه - كان أمر إنفاذ متعلقا بقرار التحكيم السويسري.

والواقع أن أيا من هذه الوثائق - اي أمر المحكمة العليا البريطانية وشهادة التصديق - لا تثبت وليس لها صلة بصحة التسجيلات الصوتية-المرئية.

تحليل التحكيم السويسري

فحص لحكم محكمة التحكيم السويسرية

- أجرينا تقييماً لمدى صحة المواد التي طرحها الشيخ أحمد الفهد الأحمد الصباح خلال مقابلة تلفزيون الوطن
- إجراء تحليل مستقل لـ 27 ملفاً صوتياً - مرئيا لتقييم مدى صحة التسجيلات وإلى أي مدى يمكن الاعتماد عليها كدليل
- ما عرضه أحمد الفهد من أمر المحكمة العليا البريطانية وشهادة التصديق لا يوفر إثباتاً لصحة الملفات الصوتية -المرئية
- أحمد الفهد لم ينقل بدقة تقرير «K2» لدعم ادعاءاته المتعلقة بالفساد
- نتائج التحليل تلقى شكاً كبيراً على مدى صحة وسلامة التسجيلات التي تم تقديمها
- التناقضات في طريقة عرض الملفات تقوّض شرعية الاستدلالات التي تم استخلاصها منها وعرضها الشيخ أحمد الفهد
- المحكمة العليا البريطانية لم تصدر أي قرار يحدد أن التسجيلات حقيقية